

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٥٧

الخميس، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميرث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد راكوفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكافا

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1608336 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): اتسم الشهر الماضي ببعض من أكثر الحوادث دموية في موجة العنف الحالية في جميع أنحاء إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي ٨ آذار/مارس، قُتلت طالبة الدراسات العليا الأمريكية وعمرها ٢٨ عاماً، تايلور فورس، في يافا خلال حادثة طعن قام بها أحد الفلسطينيين والتي خلفت حوالي عشرة من الإسرائيليين والعديد من السياح جرحى. وقبل أقل من ساعة على ذلك، جُرح شرطيان إسرائيليان جروحاً خطيرة في هجوم بإطلاق النار بالقرب من المدينة القديمة بالقدس، وفي نفس الوقت تقريباً طُعن إسرائيلي في هجوم خارج تل أبيب. ولحسن الحظ نجح. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية الفلسطينيين المعتدين في الحادثتين الأوليين، بينما قُتل المهاجم الثالث بسكينه في صراع مع ضحيته المستهدفة.

وبعد ستة أشهر منذ بدء هذه الجولة الأخيرة من العنف، التي أدت إلى مقتل ٣٠ إسرائيلياً و ١٩٨ فلسطينياً، حيث قُتل معظم الفلسطينيين بينما كانوا ينفذون الهجمات بالسكاكين أو

بالأسلحة النارية أو بالصدم بالسيارات، كما أفادت التقارير، حان الوقت لكي يتحرك المجتمع الدولي إلى ما هو أبعد من مجرد إدانة أعمال الإرهاب والعنف هذه. لقد آن الأوان لإرسال رسالة واضحة إلى الطرفين. ونحتاج إلى أن نقول بوضوح للشعب الفلسطيني: إن طعن شخص في الشارع لن يقيم دولة فلسطينية، ولن يقيمها أيضاً الثناء والتمجيد للعنف في وسائل الإعلام. فأولئك المتطرفون المصممون على تسميم عقول الشباب الفلسطيني يجب أن يدركوا دورهم المحوري في السلب البطيء لحلم إقامة دولة فلسطينية. وعلى نفس المنوال، يجب أيضاً أن نكون واضحين جداً، وبنبغي لإسرائيل أن تفهم أن بناء المزيد من الجدران وزيادة عمليات الاحتجاز الإداري وعمليات الهدم العقابية والقيود المفروضة على التنقل كلها أفعال تولد الغضب في صفوف الأشخاص الذين يشعرون بأنهم يتعرّضون جماعياً للإذلال والمعاقبة والتمييز.

إن الردود التي تستخدمُ البطش تُؤوّل إلى صالح المتطرفين، وتُقوّض الأصوات المعتدلة وتزيّد من تعميق الهوة بين الجانبين. وبعد مرور ستة أشهر على اندلاع العنف بداية، لا يزال من الواضح بشكل صارخ أن التدابير الأمنية وحدها غير قادرة على احتواء القوى التي تطيل أمد العنف. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين في نهاية المطاف مواجهة الحقائق الجلية التي ما زالت تسبب العنف وتعيق الحل القائم على وجود دولتين. أولاً وقبل كل شيء، هذا يعني أن يتخذ كلا الجانبين فعلياً خطوات تبرهن على التزامه بتهيئة الظروف اللازمة للعودة في نهاية المطاف إلى المفاوضات من أجل تحقيق دولة فلسطينية قادرة على البقاء وضمن أمن إسرائيل على المدى الطويل.

ونحن في المجتمع الدولي يجب أن نكون واضحين أيضاً في كل من فهمنا للتراع ودورنا في كيفية المساعدة على حله. ويجب أن تكون الأولوية الفورية لنا هي إنهاء أعمال العنف التي تفرّق بين الإسرائيليين والفلسطينيين عندما يواجه

المباني الفلسطينية - تهدد بشكل خطير إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ولكن بينما يستكشف المجتمع الدولي سبل المشاركة البناءة، هناك اتجاهات تثير تساؤلات حول التزام الطرفين بالتصدي بجدية للتحديات الرئيسية التي تعرقل التقدم نحو السلام. يستمر النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، على الرغم من الإدانة الدولية الواسعة. وفي تطور مثير للقلق بوجه خاص، صنف إسرائيل في ١٠ آذار/مارس ٥٨٠ فداناً جنوبي مدينة أريحا في الضفة الغربية على أنها ما يسمى أراضي الدولة. وتشمل المنطقة الموافقة على ذلك بالنسبة لـ ٣٧٨ فداناً، الأمر الذي أدين على نطاق واسع في كانون الثاني/يناير. وهذا دليل على سياسة إسرائيلية مستمرة للتوطيد المنهجي لسيطرتها على الضفة الغربية المحتلة في انتهاك مباشر للقانون الدولي. ومنذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، اعتمدت السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية - استناداً إلى تفسير خلافي لقانون الأراضي العثمانية - سياسة إعلان أراضٍ ليست مسجلة بوصفها ملكية خاصة على أنها أراضٍ للدولة. وقد أدى ذلك إلى استيلاء الدولة على بعض المناطق التي يطالب الفلسطينيون بملكيتهما وأثبت أنه نذير ببناء المستوطنات. أي إعلان من هذا القبيل، ولا سيما على نطاق واسع، يثير شواغل مبررة إزاء المزيد من التوسع الاستيطاني.

إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأحث إسرائيل على وقف وإبطال هذه القرارات.

لقد تصاعدت وتيرة هدم ومصادرة المباني الفلسطينية في الضفة الغربية أيضاً في عام ٢٠١٦، مع هدم ٤٦٨ منزلاً ومباني أخرى، منذ بداية العام. وهدمت السلطات الإسرائيلية في ٢٣ آذار/مارس، ٥٣ مبنى في خربة طانا، بما في ذلك ٢٢ منزلاً، وهذه هي عملية الهدم الثالثة هذا العام في هذا المجتمع المحلي، لأن إسرائيل أعلنت المنطقة، منطقة إطلاق

كلاهما صعود المتطرفين ضمن المكونات الخاصة بكل منهما. ولا نحتاج إلا إلى النظر إلى بقية المنطقة لنرى مخاطر التطرف الديني والتزعة الطائفية والإرهاب. ولكن دعونا أيضاً نكون واضحين تماماً من حيث أن التحديات الأمنية الراهنة لا يمكن التصدي لها إذا أغفلنا المشاكل الأساسية التي أدت بنا إلى هنا، ألا وهي استمرار العجز عن تحقيق حل عادل ودائم يلي التطلعات الوطنية للفلسطينيين والإسرائيليين ويسمح لهم بالعيش في دولتين، جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. ولهذا السبب يجب علينا اليوم مرة أخرى أن نؤدي دوراً هاماً بالقول إن إمكانية الحل القائم على وجود دولتين لم تنتفِ وأنها لا تزال أفضل مسار للسلام.

لقد حان الوقت، على أية حال، لدق ناقوس الخطر محذرين من أن حل الدولتين يتزلزل من بين أصابعنا وأنه يختفي بما أن الحقائق على أرض الواقع - مدفوعة باستمرار الأنشطة الاستيطانية ومصادرة الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن استمرار انعدام الوحدة الفلسطينية الحقيقية - تجعل آفاق دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء أقل إمكاناً وأقل احتمالاً. وقد حان الوقت لنا لكي نتكلم بوضوح فيما يتعلق بالمخاطر التي تقوض الحل القائم على وجود دولتين، ولنشير أيضاً إلى سبيل للعودة إلى مفاوضات مجدية. وهذا هو السبب في أن الأمين العام والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وجميعهم أعضاء في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، قد كثفوا جهودهم من أجل كسر الجمود السياسي. لقد بدأ مبعوثو المجموعة الرباعية عملهم بشأن تقرير يستعرض الحالة على أرض الواقع، ويحدد الأخطار التي تواجه الحل القائم على وجود دولتين ويقدم توصيات بشأن سبل المضي قدماً. ولا نزال نشعر بقلق بالغ من أن الاتجاهات الحالية - بما في ذلك استمرار أعمال العنف ضد المدنيين والتحرير واستمرار النشاط الاستيطاني وارتفاع معدل هدم

مبنى البرلمان بعد إلغاء النائب العام أمر اعتقال أصدره ضدها، بعد إثارها لتهم فساد. وينبغي التحقيق على النحو الواجب في هذه الادعاءات.

وبالانتقال إلى غزة، لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة، حيث أن عددا من العوامل لا تزال تتسبب في وجود بيئة سريعة الاشتعال. وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي ساد خلال الشهر الماضي، جرى خلال الأسابيع الماضية إطلاق خمسة صواريخ من قطاع غزة على إسرائيل. وردا على ذلك، شنت إسرائيل في ١٢ آذار/مارس، أربع غارات جوية، قتل خلالها بشكل مأساوي، طفلان فلسطينيان، إسراء وياسين أبو حوصة. وتشير هذه الحوادث إلى الطبيعة المشهة لوقف إطلاق النار الحالي. وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية في غزة، للتقيد بوقف إطلاق النار الحالي، الذي يعد حيويا لتعافي القطاع.

ولا تزال آلية إعادة الإعمار تتيح شراء المواد اللازمة لإعادة البناء، وإجراء بعض الإصلاحات الهامة للمنازل في قطاع غزة التي تضررت أو دمرت في عام ٢٠١٤. ولسوء الحظ، فإن إعادة بناء المنازل التي دمرت تماما لا تزال تتم بوتيرة بطيئة بشكل مؤلم، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى بطء صرف التعهدات المالية للمانحين. وأنا أشجع بقوة جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، على دفع ما تعهدت به بدون تأخير. يمكن أن يؤدي عدم المعالجة الشاملة للمشاكل المزممة التي تعاني منها غزة، إلى تصعيد آخر في المستقبل.

وفيما يخص لبنان، قدمت السيدة سيغريد كاغ المنسقة الخاصة للأمين العام لشؤون لبنان في ١٦ آذار/مارس، إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن. ورحب الأمين العام بالبيان الصحافي الذي أصدره المجلس لاحقا، الذي أعاد من خلاله التأكيد على دعمه الموحد، لاستقرار لبنان ومؤسسات دولته. ويقوم الأمين العام حاليا بزيارة تستغرق يومين إلى لبنان مع رئيس البنك الدولي. وتوضح الزيارة في حد ذاتها الالتزام القوي

نار. وقد بلغ إجمالي المباني التي جرى هدمها أو مصادرتها في الأسابيع الـ ١٢ الأولى من عام ٢٠١٦ حتى الآن ٨٥ في المائة من العدد الإجمالي الذي تم هدمه أو مصادرته، طيلة عام ٢٠١٥. ونظرا لحرمان الفلسطينيين باستمرار من تصاريح البناء بشكل قانوني، فليس لدى سكان المناطق المتضررة خيار آخر سوى البناء بدون تراخيص، مما يجعلهم في خوف دائم من تدمير منازلهم ومصادر رزقهم. إنني أحث إسرائيل على احترام القانون الدولي الإنساني، ووقف عمليات التخطيط الجائرة والظالمة هذه في الضفة الغربية.

أود أن أنتقل بإيجاز إلى التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية. فمن شأن تحقيق الوحدة الفلسطينية الحقيقية على أساس اللاعنف والديمقراطية، ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، أن يشكل لبنة مهمة لتأسيس دولة فلسطينية. ويعد تشكيل حكومة وحدة وطنية تلتزم ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيم الانتخابات التي طال انتظارها، عنصرتين هامتين من عناصر تلك العملية. وللأسف، لسنا قريبين على الإطلاق من تحقيق هذا الهدف، لأن المناقشات التي جرت مؤخرا بين الفصائل الفلسطينية في قطر لم تسفر حتى الآن عن أي اتفاق. وأنا أشجع الفصائل بقوة، على عدم التفريط في هذه الفرصة الهامة للتوصل إلى توافق آراء يمكنه أن يتيح إحراز تقدم فيما يخص تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية في الأجل الطويل، وكذلك الأهداف المالية والإمنائية، على المدى القريب للشعب الفلسطيني.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بتعليق إضراب المعلمين الفلسطينيين في ١٢ آذار/مارس، والذي استمر لمدة شهر، بعد التزام الرئيس عباس بالتنفيذ الكامل لاتفاق ٢٠١٣ مع النقابات، والقاضي بمنحهم زيادة في المرتبات قدرها ١٠ في المائة. وأشار أيضا إلى إنهاء عضوة في المجلس التشريعي الفلسطيني تنتمي إلى حركة فتح، اعتصاما استمر ١٨ يوما في

تظل استعادة تلك الثقة وإرساء الأسس لإيجاد حل سلمي، محور تركيزنا الجماعي، ولكن مما لا شك فيه أن التغيير يتطلب توفر الإرادة السياسية للطرفين. وبدونها، يواصل الفلسطينيون والإسرائيليون مواجهة مستقبل غامض وخطير، مع استمرار الهزات العنيفة وغير المتوقعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حولهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمساعدة لبنان على مواجهة التحديات المتعددة التي تواجهه، جراء الأزمة السورية. في الختام، أود أن أؤكد أنه لا يمكن تحقيق السلام بدون أمل. لكن تعزيز الأمل يتطلب قيادة شجاعة على استعداد لتحديد أفق سياسي واضح. ويتطلب تجاوز الإجراءات الأحادية الجانب، وإنهاء سياسة الإدارة المزممة للوضع الراهن المتحول، والالتزام بحسين الديناميات على أرض الواقع، من أجل تحقيق الهدف الحقيقي المتعلق بالتوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض، الذي لا يزال الهدف المعلن من كلا الجانبين. والعقبات كثيرة بالتأكيد، ولكن يمكن التغلب عليها جميعاً.

وكثيراً ما يقول الناس بأن انعدام الثقة بين الطرفين يحول دون إحراز أي تقدم في اتجاه تحقيق السلام. ينبغي بالطبع أن